



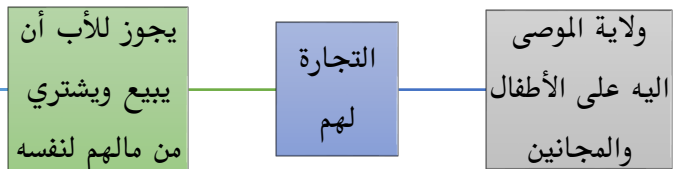
نصيحة الشيخ: هذا العلم لا يقبل شراكة ولا يقبل أنصاف الحلول، ولا يمكن أن يؤتيك بعضه حتى تؤتيه كلك، فلا يدرك من أول وهلة ولا بأبسط مسألة ولا بقراءة عابرة أو بساعة مارة وإنما هذا علم هو ميراث النبوة والشيء العظيم لا يدرك إلا بالعمل العظيم ونحن أحوج ما نكون إلى العلم في هذه الأوقات التي كثر فيها الجهال وكثر فيها المتعاملون الإمام البخاري رحمه الله تعالى كان يذكر عنه أنه ربما قام في الليلة الواحدة أكثر من عشرين مرة، تعرض له المسألة، فيقوم فيوقد السراج، فيكتبها، خشية أن تفوت عليه، ومحمد بن طاهر المقدسي له مقولة عظيمة حين قال: "بليت الدم في طلب الحديث مرتين: مرة ببغداد، ومرة بخراسان" كان يستعجل إلى الحلقة وهو حافٍ والشمس حارة حتى يبول الدم من شدة ما يجد

لأن الأب يجوز له أن يملك من ماله ولده فإذا جاز أن يأخذ بغير بيع وشراء أصالة فإنه لو حابى نفسه أو أنقص من قيمته فما جاز أصالة جاز تبعاً من باب أولى لأن باب المحاباة أقل من باب التملك أصالة

لما اشتكى رجل إلى النبي ﷺ أن أباه يأخذ ماله فقال ﷺ: «أنت ومالك لأبيك» وإن كسب الرجل من كسب أبيه فللأب أن يأخذ من مال ولده وهذا مشهور عند الحنابلة رحمهم الله تعالى بشروط سبعة

ولأن الأب لا يَتَّهم شفقة الأب عظيمة ورحمته لولده كبيرة وهو أكثر ما يكون بخساً لنفسه لأجل ولده ولذلك جاء في الحديث: "إن الابن مَجْبَنَةٌ للأب مَبْخَلَةٌ" يبخل على نفسه حتى يعطي ولده ويبخل على أمه وعلى أبيه حتى يعطي ولده

اختلف هل الجد وأبو الأب، وجد الأب، وجد أبي الأب، وجد أبي الجد، وخذ ما شئت مما ارتفع، على أن هذا مختصُّ بالأب الصلبي، وهل تدخل الأم في ذلك أو لا تدخل؟ وللعلماء في هذا تفصيل.



وجه ذلك أن الأبوة مبناها على الولاية ولذلك تكاثرت بذلك النصوص: «كلكم راعٍ، وكلكم مسئولٌ عن رعيته، فالأب راعٍ، ومسئولٌ عن رعيته»، فمن ذلك قيامه على ولده في مصالحه سواءً الدينية أو الدنيوية فمتى كان صغيراً أو كان مجنوناً أو سفيهاً أو نحو ذلك فإن الأب يقوم عليه وهذا بإجماع أهل العلم، ولكمال شفقتة وأبوته وحنوه على ولده

لما كان الأب شقيقاً على ولده فإنه لم يكن له ليوصي وينقل الولاية منه إلى أحدٍ إلا لعلمه أنه يقوم على ولده بالوجه المطلوب

له ولايةٌ بإجماع أهل العلم قال النبي ﷺ في الحديث: «والسلطانُ وليٌّ من لا وليَّ له» فكانت ولايته بهذا الحديث

على الحاكم بنفسه أو من ينبيه أن يقوم على الأيتام

في البلدان الصغيرة والأماكن الضيقة

وفيهما أيتامٌ كثر وفيها المجانين فلا أقل من أن يوصي بولايتهم إلى من يعتقد قانماً بذلك من أحد عصباته (فإن فيما يُقارب ذلك وبشابهه في النكاح الولاية للأب، والابن، والأخ، والجد، والعم، وابن العم، على ما جاء في ترتيب العصابات) أو من جيرانهم أو من عُرف بصلاح أو علم أو ديانة أو إمامة مسجدٍ ونحوها

في البلدان الكبيرة والشاسعة

«المسلمون تتكافأ دماؤهم، ويسعى بذمتهم أدناهم»

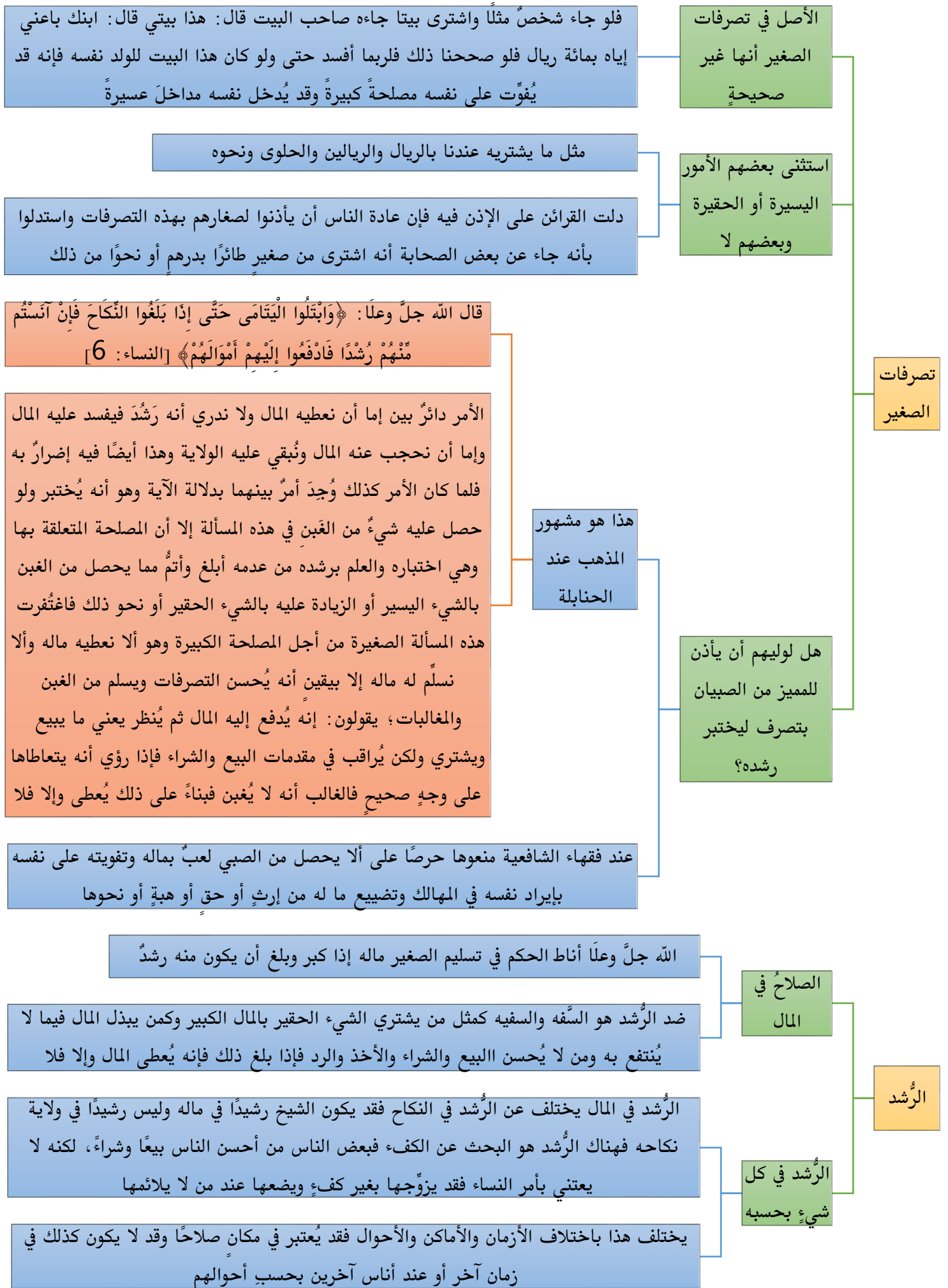
«المؤمن للمؤمن كالبنيان، يشد بعضه بعضاً»

﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: 71] فمقتضى الولاية النصرة والإعانة والتسديد لأجل ذلك أخذ منها الفقهاء أنه إذا احتاج إلى أحدٍ من المسلمين فإنه يكون ولياً عنه

لذلك حتى لو احتاج إلى نفقة ولو احتاج إلى كفن ولو احتاج إلى أشياء كثيرة ولم يحضره إلا هؤلاء لوجب عليهم أن يقوموا به ولم يجز لهم أن يتخلوا عنه ويتركوه وهذه من خصائص أهل الإسلام ومما جعله الله جلَّ وعلاً رحمةً للأنام

إذا انقطع الإنسان أو مات في مكان لا ولي فيه ولا أحد كأن يكونوا مثلاً في سفر فيموت ميتٌ وقد اشترى بضاعةً ويمكن أنهم إذا انتظروا بهذه البضاعة إلى أن يرجعوا إلى بلادهم أن تفسد وأن تضيع ففي هذه الأحوال يقول أهل العلم: إن من حضره من المسلمين يكون ولياً عليه لئلا تضيع مصالحه

فصل: ولوليتهم أن يأذن للمميز من الصبيان بالتصرف ليختبر رشده
ولوليتهم أن يأذن للمميز من الصبيان بالتصرف ليختبر رشده، والرشد هنا الصلاح في المال، فمن آنس رشده دفع إليه ماله إذا بلغ وأشهد عليه ذكراً كان أو أنثى، فإن عاود السفه أعيد عليه الحجر، ولا ينظر في ماله إلا الحاكم، ولا ينفك عنه الحجر إلا بحكمه. ولا يقبل إقراره في المال، ويقبل في الحدود والقصاص والطلاق، فإن طلق أو أعتق نفذ طلاقه دون إعتاقه.



لما بلغ هذا الصغير مبلغ الرجال وعرف تصريف الأموال فإنه يُعطى ماله ذكراً كان أو أنثى

لما كان أمر النكاح مما يخفى على النساء العلم بالأكفاء إنما يتأتى ذلك بالخلطة والمخالطة والعلم بحقائق الأمور والمرأة ربما استدلت في هذا الأمر بعاطفتها ورقتها ونحو ذلك فقد تدخل على نفسها ما لا يكون مناسباً لها

لا يصلح لها أن
تعقد النكاح
ويشترط فيه الولي

ولما كان ذلك من الأمور التي جرت العادة أن النساء يستحِينَ من هذه الأمور وإن وُجِدَ ذلك عند بعض النساء لكن الحكم في الشرع إنما هو للغالب فتُبْنَى الأحكام على ذلك ولا يُنظر إلى المستثنيات

فإن المرأة إذا بلغت فإن لها ولايةً على مالها لها أن تبيع وأن تشتري وتفتح حسابها في البنك ولها أن تتعاطى التجارة ولها أن تفعل ما شاءت مادامت أنها قد انطبق عليها هذا الوصف وهو الرُّشد في المال وأن تكون مُصلحةً له غير مُفسدةٍ فيه

من آنس رشده دفع
إليه ماله إذا بلغ
وأشهد عليه ذكراً
كان أو أنثى

مثل هذه الأمور مبناها على احتمال الإنكار والجحود ونحوها فإنه يُطلب منه الإشهاد طلباً لبراءة ذمته ومنعاً لدخول الشيطان عليهم من أنه لم يستلم أو أنه استلم البعض ولم يستلم الجميع إلى غير ذلك

الشهادة في أن هذا الصبي كبر وأنه عقل وأنه تصرف تصرفاً صالحاً وأن الأموال التي عندي هي في الحسابات رقم ورقم وأنه استلم العقارات الموجودة عندي سواء كانت ذلك المال كثيراً أو كان قليلاً

قال الله جلَّ وعلاً: ﴿فَاشْهَدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا﴾ [النساء: 6] فأمر جلَّ وعلاً بالشهادة في هذا الباب وفي أبواب كثيرة

ويُشهد عليه

بأي سببٍ من الأسباب إما لأنه لما اختبر لم يكن ذلك من حذقه وإنما كانت موافقةً منه أو أمراً عارضاً

إن من النفط من يشتريه ويحرقه كأنما يحرق ماله والنفط عندهم هي التي يسميها الناس اليوم الألعاب النارية التي يشتريها ويُشعلها وتحترق فهو سببٌ من أسباب الحجر عليه

بعض الأسفار المبالغة في الكماليات وإن كانت أيضاً مدارات هذه الأمور على العرف فما قد يكون سفهاً عند شخص قد لا يكون سفهاً عند آخر

لأن الحكم منوطٌ بعلّةٍ وجوداً وعدماً فهو ارتفعت عنه الولاية لرشده فتعود عليه الولاية لسفهه حتى لو قد شابت لحيته أو كان له أولادٌ كثيرٌ

الأصل أنه لا تعود الولاية بعد انتهائها لذلك الوصي وإنما تعود إلى الحاكم فهو وليٌّ من ولا وليٍّ له والذي يحكم بذلك بعد النظر والاختبار

يعني أن الولي الذي قد انتهت ولايته لا تعود إليه الولاية بمجرد أنها إلا أن يكون منصوصاً على ذلك في الوصية

السّفه في الأموال
عند الفقهاء

يعود الحجر عليه

ولا ينظر في ماله
إلا الحاكم

إن عاود السّفه
إلى هذا اليتيم
بعد بلوغه

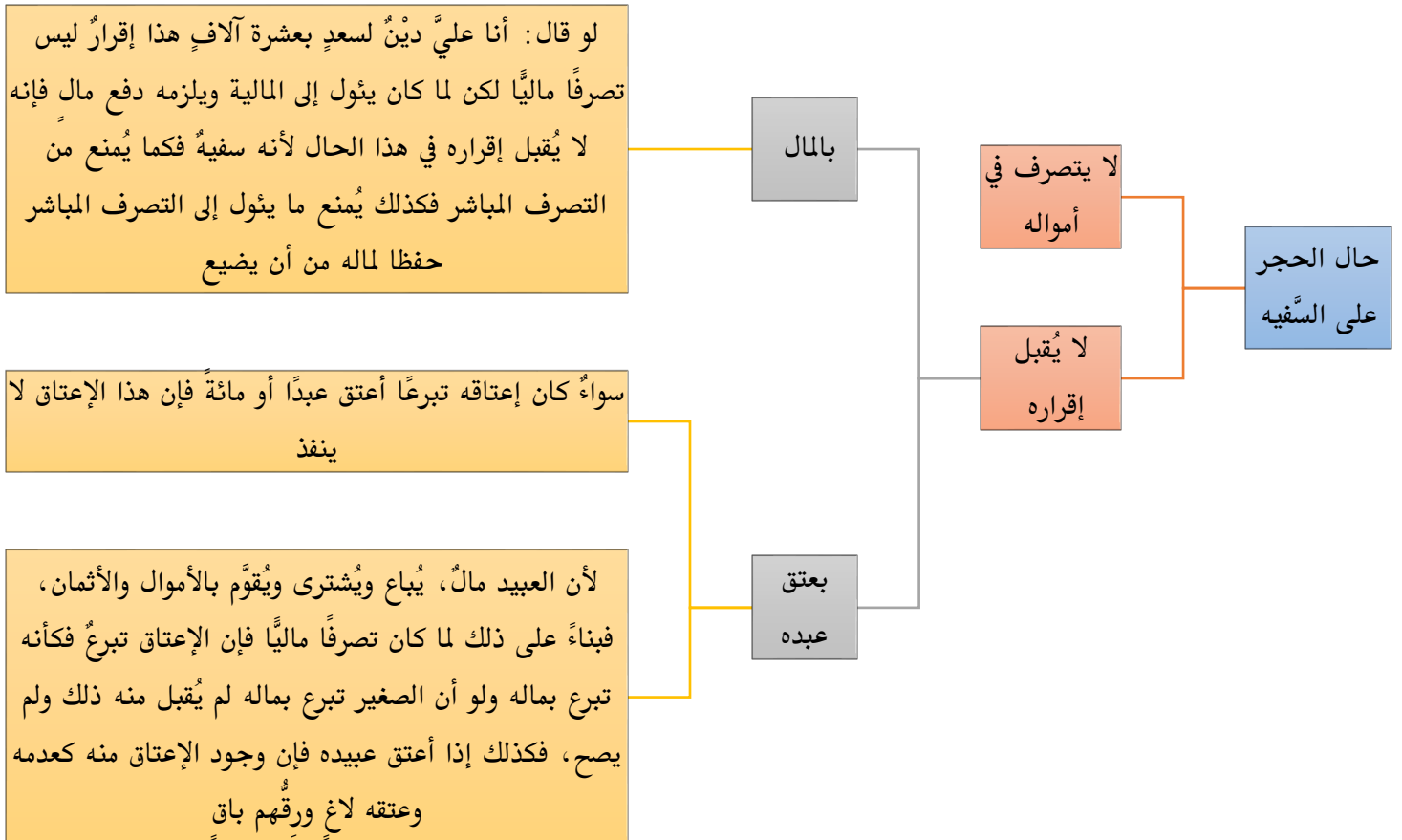


الدراسة السابعة



أكبر آفةٍ لطالب العلم تحرفه وتجربه وتهلكه في الدنيا والآخرة: أن يتصدى للعلم من ليس أهلٌ وأن يأتي إلى المسائل الكبيرة وهو صغيرٌ وأن يتعرضَ للأمور العامة وهو لا يزال غصًّا في العلم، ولذلك تجد أن صغار الطلبة وأن المحبين للعلم وليسوا من أهلهم يتكلمون في المسائل الكبار والمسائل العظام حتى يهلكوا بذلك أنفسهم وحتى أريقَت الدماء وحتى عظمت البلية وحتى تكالب الكفار على المسلمين ببعض جهالتهم

المسائل العظام لها أئمة الدين أبو سلمة بن عبد الرحمن من خيرة التابعين وأعلامهم قدرًا لما تكلم في مسألةٍ قالت عائشة: "إنما هو شقيِرَان، سمع الديكة تصيح، فصاح بصياحها" يعني كأنها تلومه أن تكلم بحضرة أصحاب رسول الله ﷺ فمادام أنه كُفي بمن هو أعلى منه حتى ولو كان له كعبٌ في العلم ومقامٌ، وصح عن النبي ﷺ أنه قال "يأتي على الناس زمانٌ وقع اللسان فيها أشد من وقع السنان"



الولاية لا تعني ذلك انتفاء اعتبار الأهلية له في كل شيءٍ فما ليس بداخل في الأموال وما يتعلق بها وإنما في أمورٍ أخرى لا يدخل هذه الوصاية فيها

حال الحجر
على السفيه

الحدود

لو أنه اعترف على نفسه من أنه زنا بامرأة أو شرب خمرًا أو سرق أو غير ذلك من الأمور التي يُطلب فيه إقامة الحد عليه فيُقام

القصاص

لو أنه اعترف من أنه قتل فلانًا أو أنه تسلط على فلان فأصاب يده أو قلع سنه أو قطع أذنه إلى غير ذلك من المسائل المتعلقة بالقصاص فكلامه في هذا مقبولٌ

الطلاق

إذا اعترف بتطليق زوجته فلما كان حقيقة الطلاق إنما هو حل عقدة النكاح وإنهاؤه لم يكن ماليًا فبناءً على ذلك يُقبل تصرفه فيه ويليق به ويُحكم بصحّة طلاقه

يُقبل
إقراره في

حديث عائشة: «رُفع القلم عن ثلاثة: عن الصبي حتى يبلغ، وعن المجنون حتى يعقل، وعن النائم حتى يستيقظ»

الفرق بين
المجنون والسفيه

المجنون سائر تصرفاته ليست بصحيحة فهو لا يعقل ولا يُرتب عليه شيءٌ إلا الجنائية التي فيها إتلافٌ فلو أتلف مالًا طُلب هو أو وليه بما يقابل ذلك لكن لا طلاقه صحيح ولا عتقه حاصل

السفيه إنما الممنوع منه حجرٌ في المال أما سائر التصرفات فهي صحيحة فطلاقه صحيح

فصل: وإذا أذن السيد لعبده في التجارة صح بيعه

وإذا أذن السيد لعبده في التجارة صح بيعه وشراؤه وإقراره، ولا ينفذ تصرفه إلا في قدر ما أذن له فيه، وإن رآه سيده أو وليه يتصرف فلم ينهه لم يصّر بهذا مأذوناً له.

المجنون الولاية عليه حتى يعقل، الصغير حتى يبلغ، السفيه حتى يرشد، العبيد مادام عبدًا فالولاية عليه قائمة

لا نستطيع تفريق العبد من الحر وقد يكون العبد أتم من الحر في كل شيءٍ وقد يكون خيرًا من ملء الأرض من الأحرار عقلًا وتصرفًا وبيعًا وشراءً وإدارةً للأمور وأمانةً وديانةً

العبد العجز الذي
فيه عجزٌ حكميٌّ
غير حقيقيٌّ

فالذي حال بينه وبين أن يكون له ولايةٌ ما ابتلاه الله جلَّ وعلا به من الرّق ولذلك قيل هو عجزٌ حكميٌّ أنه لما حُكِمَ عليه من أنه رقيقٌ بالأسباب التي جعل الشرع الرّق بها صحيحًا فإنه لا ولايةٌ له لأنه محبوسٌ على مصالح ومنافع سيده فالحق للسيد فلأجل ذلك قيل: إذا أذن السيد لعبده في التجارة صح فهو إنما مُنِعَ لأجل السيد فإذا أذن السيد صحَّ له البيع والشراء وسائر التعاملات

العبد

فما أذن له فيه كان صحيحًا وليس له أن يتصرف في سواه سواءً ببيعًا، شراءً، إجارةً، سواءً كان في أمرٍ خاصٍّ أو في أمرٍ عامٍّ وكان في وقتٍ محددٍ أو مطلقٍ

صح بيعه وشراؤه وإقراره إذا أذن
السيد له في التجارة والبيع
والشراء

صح بيعه وشراؤه وإقراره إذا
أذن السيد له في التجارة
والبيع والشراء

لو أقر بأن عليّ لفلان التاجر خمسةً وثلاثون ألفاً وعزم السيد على ألا يدفعها، فنقول:
مادام أنك أيها السيد قد أذنت له في التجارة والبيع والشراء والإقرار بإقراره صحيحٌ
والمال لازمٌ فيثبت في ذمته وما ثبت في ذمته ثابتٌ على سيده فيلزمهم أن يدفعوا

العبد

الإذن بالتصرف
قد يكون

مطلقاً

صح بالإطلاق

مقيداً

صح فيما أذن
له فيه سواءً
كان

إذنًا مكانياً كأن يقول: "عبي وكيلي في مدينة
الرياض لكن ليس له أن يبيع في جدة"

إذنًا زمانياً كأن يقول: "عبي هذا أذنت له في
التصرفات يوم الجمعة أو مدة غيابي في الحج

تجارة مقيدة كتجارة الذهب أو الفضة أو العطور
فلو أن العبد الذي أذن له في التصرف في العطور
باع عقاراً أو اشترى عبداً لم يكن له ذلك

لو تصرف في مأذون له فيه فتصرفه صحيحٌ ولازمٌ للسيد، ولو امتنع السيد فإن القاضي يحكم عليه
باللزوم والثبوت.

يمكن أن يكون هذا من تصرف الفضولي، والتصرف الفضولي من
أهل العلم من يمنعه ومنهم من يجيزه بالإجازة، لكني لا أقول فيه
شيئاً إلا الله أعلم.

لو تصرف في غير مأذون له
فيه وجاء السيد وأقر تصرفه
بما فيه من مصلحة له

لا ينفذ تصرفه
إلا في قدر ما
أذن له فيه

كأن يقول: أذنت لعبدي فلان بأن يجعل له كتاباً مكتوباً في أن
يتصرف فيما يتعلق بهذا المحل، والبيع والشراء فيه شراءً مُعجلاً
ومؤجلاً بالثمن المحدد أو بما يراه العبد مصلحةً ونحو ذلك، فهذا
مقطوعٌ بصحته

الرؤية وإن كان ظاهرها إذنًا لكن ليس بلازم أن
يكون إذنًا حقيقياً لأن حقيقة الإذن هو شيءٌ
داخليٌّ فلما لم يُعبر عنه بالعبارة الصريحة
النافية للنزاع فالأصل عدمها

ما يحصل
به الإذن

صريح العبارة
واللفظ

كان يرى عبده يبيع ويشترى في بيته ولم يتكلم
قد يكون امتنع من الكلام إما لكونه كان
مشغول البال مكدود الذهن مهموم الحال فلم
يكن يشعر بالذي يتكلمون عنه وربما أنه كان
عليه يمين طلاق، فإذا قد يكون فيه ما
يمنعه، فبناءً على ذلك ليس فيه ما يدل على
الإذن سواءً السيد مع عبده، أو الولي مع
المحجور عليه لسفه ونحوه

إذا رآه سيده أو
وليه يتصرف

هل للأولاد منع الوالد
من الوصية لشخص معين

الأولاد ليس لهم ولاية على والدهم حتى يمنعه أو حتى يحكموا فللأب أن يتصرف تصرف الأحرار مادام أن تصرفه في حدود ما له التصرف فيه من وصاية أو تبرع أو بيع أو شراء أو سوى ذلك فكل التبرعات صحيحة وكل التصرفات نافذة

إخبار الوالد ولده
بالوصية

إذا أوصى الشخص بوصية علم بها واحد أو اثنان أو الناس كلهم أو لم يعلم بها أحد، فإنها وصية ثابتة صحيحة

إخبار الوالد ولده بذلك قد تكون مصلحة وقد لا تكون فينظر ما الأصلح في ذلك لكن بكل حال ينبغي لمن أوصى أن يوثق وصيته بما يمنع النزاع بعده فإذا رأى شيئاً من ذلك فأشهد عليها آخرين وأخبرهم بإظهارها وأحسن من ذلك وأتم أن يكون ذلك مدوناً في الدواوين المعتبرة نظاماً فإن ذلك أسهل في إثباتها فتقطع النزاع

لأن الوصايا هي الوصية التي تكتب قبل الموت، وبين ما يتعلق بذلك كله، أراد أن يبين الحكم فيما بعد الموت، من تفريق الوصايا وإنفاذها، وتقسيم الفروض وإعطاء الحقوق وإيصالها.

كتاب الفرائض

الفقهاء جعلوا

كتاب الفرائض من الفقه وكتاباً
من كتبه وباباً من أبوابه

مصنفات مختصة للفرائض

فينبغي لطالب العلم أن
يعنى بالطريقين جميعاً

أقسام كتاب
الفرائض

الفرائض الذي هو علم بالأحكام الشرعية على ما جاء في كتاب الله جلّ وعلاً وسنة رسوله ﷺ وهذا قدر ليس بالصعب وأمر يسير

حكم يتعلق بكيفية قسمها وهي مسائل الحساب فيها وهذا فن منفصل تماماً هو من فنون الحساب وتفاصيل العلم المادي التجريبي لكنهم اجتهدوا في تطويع ذلك العلم بما يُفصل على مسائل هذا العلم ويناسبه فإذا انتقلت إلى باب الحساب في كتاب الفرائض فستجد كأنك خارج عن دراسة المسائل الشرعية والتفصيلات والأحكام ونحو ذلك